الاسم:	اللقب:	المجموعة:.....

التصحيح النموذجي لامتحان السداسي الثاني الدورة العادية في مادة تاريخ الفكر الاقتصادي

السؤال الأول:. اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:(12نقاط).

1–صِغ نموذجًا موجزًا يربط بين: تراكم رأس المال، تقسيم العمل، وارتفاع الإنتاجية في إطار آدم سميث.

أ* تراكم رأس المال يقلل الحاجة لتقسيم العمل لأن الآلات تعوّض عنه، فتنخفض الإنتاجية على المدى الطويل لأن البشر يستبدلون بالآلات. وبالتالي يتفاعل راس المال الثابت مع راس المال المتغير.

ب* تقسيم العمل يرفع الإنتاجية محلياً، ويشجّع تراكم رأس المال لأنه يولّد أرباحاً أكبر تستثمر في توسيع الآلات والمصانع، فتتزايد الإنتاجية أكثر حلقة تفاعلية.

ج* لا رابط بين تقسيم العمل وتراكم رأس المال؛ فالتقسيم يؤثر فقط على جودة المنتج أما رأس المال فيتحدد بالسياسة النقدية الخالصة للدولة.

2–استخرج أثر فرض ضريبة وحيدة على المزارعين (كما اقترح الطبيعيون) على الفقراء، التوزيع، والتحفيز الإنتاجي.

أ* يعالج العدل فوراً لأن الضريبة على القطاع المنتج حصراً تُقلّل أرباح الملاك فقط دون أثر على العمال.

ب*يميل إلى زيادة عبء الفقراء لأن رفع العبء عن أصحاب الأعمال قد يترك تكاليف أعلى على المستهلكين أو يقلل الطلب على العمال؛ كما أنه يخلق تحفيزاً غير متوازن يؤدي إلى تشويه الحوافز الإنتاجية.

ج* لا أثر لأن الضريبة تنتقل بالكامل إلى الأسواق العالمية ولا تؤثر داخلياً.

3– إذا ارتفعت كمية النقود بسرعة بينما ظل الإنتاج ثابتاً، حسب المقريزي ما أثر النظرية الكمية على الأسعار والاحتياطي المعدني؟ وما التدخّل الموصى به؟

أ*الأسعار سترتفع (تضخّم) واقتصاديًا سيهرب المعدن النفيس؛ والحل هو تقليص الإصدار النقدي وإصلاح إدارة الخزينة والحدّ من الاحتكارات.

ب* لا أثر لأن النقود ليست سبباً في الأسعار إطلاقاً؛ والحل هو زيادة الإنفاق الحكومي.

ج* ستنخفض الأسعار لأن الناس يخزنون الذهب ويقلّ التداول وتحدث ازمة فيض انتاج؛ والحل هو طبع نقود أكثر.

4–إذا أدّى اختراع آلية جديدة إلى خفض كلفة إنتاج سلعة استراتيجية، كيف يتصرف السوق طبقًا لمبدأ ساي (قانون المنافذ) واليد الخفية؟

أ*ستُباع السلعة بسعر أقل ويتحرَّك الطلب تلقائياً لامتصاص العرض بسلع أخرى؛ ولا ركود دائم بسبب جهاز الثمن.

ب* سيخزن المنتجون السلعة ولا يبيعونها خوفاً من الخسارة الا ان قوى العرض والطلب ستحرك السوق ويعود عنصر المنافسة.

ج* سيتوقف الاستهلاك نهائياً لأن الناس لا يحبون التغيرات في الأسعار نحو النزول وسيكون العزوف الشامل.

5-يتضح الفرق في النقود بين ارسطو وأفلاطون ومعاداة هذا الأخير للمقريزي من حيث ان:

أ*كلاهما جعل قيمة النقود حصرا نابعة من الاتفاق المجتمعي.

ب*افلاطون أكد على الصيغة الاتفاقية المجتمعية وارسطو ساند القيمة الذاتية.

ج*افلاطون اقر الوظيفة التبادلية وسانده تلميذه من حيث القيمة الاستعمالية.

6-الفرق الجوهري بين فكرة افلاطون وفكرة ادم سميث حول تقسيم العمل تتمثل في:

أ*تخصص الافراد حسب المواهب الفطرية او المواهب المكتسبة.

ب*تجزئة العملية الإنتاجية لعدة أجزاء وفقا للكفاءة والتخصص.

ج*كل ما سبق.

7-جاء سيسموندي ليعطي تحليلات معادية للفكر الكلاسيكي:

أ*باعتباره خيالي رافض لتحليل الازمات السطحي واعتبارها مرحلة عارضة بالإضافة الى عدم ربطها بالعمالة والمكننة.

ب* باعتباره اشتراكي وبالتالي ضرورة رفض كل ما هو رأسمالي خاصة مبدا اليد الخفية.

ج* باعتباره خائف من تدخل الدولة في الاقتصاد وماينتج عنه من ترابط بين العمل والملكية واحتياجات سوق العمل.

8- تتمحور السياسة المالتوسية حول:

أ*الغاء قوانين الدعم واعتماد اجر الكفاف وعدم السعي لتحسين وضعية العمال واعتبار الموانع الإيجابية نعمة تعيد التوازن.

ب* دعم الفقراء ورفع الأجور لتحسين أوضاع المجتمع وضمان ازدهار الشعوب المتطورة خاصة مع وجود الموانع الوقائية.

ج* إقرار الموانع الإيجابية والوقائية في الدول النامية لضمان توازن الإنتاج مع عدد السكان.

9-كلفة الإنتاج تتحدد عند رواد المدرسة الكلاسيكية بما يلي:

أ*سميث حددها بالعمل والاستهلاك المؤجل والريع اما ريكاردو فحددها بالسعر الطبيعي ليأتي ساي ويضيف عنصر الفائدة.

ب*سميث اعتمد على القيمة وهي العمل مضافا لها راس المال والريع اما ريكاردو فقد اعتمد مبدا كمية العمل المبذول ليأتي ساي ويدخل الربح او عائد المستحدث.

ج*اعتمدوا على نفس المبدأ وهو ان القيمة هي الجهد المبذول مضافا اليها عوامل مثل الاستهلاك المؤجل او العمل الميت.

10-إذا أردت خفض الريع التفاضلي في قطاع زراعي متدرّج الخصوبة، أي سياسة صالحة بما يتوافق مع سياسة ريكاردو:

أ* تشجيع احتكار الأرض من خلال الاستغلال الثابت لنفس الارض العالية الخصوبة لزيادة الإنتاج .

ب*فرض ضريبة ثابتة تصاعدية على ريع الأرض وتحويل الإيرادات إلى دعم الابتكار في الأراضي المنخفضة الخصوبة.

ج* اللجوء الى الاستيراد من الدول الأجنبية وفقا للتكاليف المطلقة للمنتوجات الزراعية.

11-يعتبر الجدول الاقتصادي الخطوة الأولى نحو استقرار نظرية التوزيع في النظرية الاقتصادية من حيث أنه:

أ* اثبت ان دخل كل طبقة يتوقف على إنفاق الطبقات الأخرى رغم انه أهمل عدة عوامل كالادخار وإعادة بناء التراكم الرأسمالي والارباح وعنصر الإهتلاك والابتكار.

ب*بيان لدورة توزيع الثروة بين الطبقات الثلاث المنتجة رغم انه لم يتضمن تحليلا للعوامل المتحكمة في نصيب كل فرد.

ج*شرح متميز للعلاقات التبادلية المتساوية بين مختلف الطبقات الاجتماعية حتى رغم وجود العديد من النقائص التحليلية.

12- أسباب الغلاء عند ابن خلدون تعود بصورة مباشرة الى تزايد عدد السكان الذي يكون سببا في زيادة الحاجة وقلة العرض وكثرة المترفين ويتوافق في ذلك مع:

أ* **النظرية الكينزية في فكرة الطلب الكلي الفعال وبالتالي كثرة الطلب تؤدي الى زيادة الإنتاج.**

ب*نظرية ساي وتحليله للازمات الاقتصادية العارضة التي يكون سببها فيض الإنتاج.

ج*نظرية الأجور الحدية (اجر الكفاف) لمالتوس التي تقر بانخفاض الأجور نتيجة تزايد عدد السكان.

السؤال الثاني: اشرح الدلالة الاقتصادية لهذه المقولات باختصار بعد نسبها لمتبنيها: (03 نقاط)

1-"إذا كان لابد من الخيار بين الشيوعية وكل ماتحمله من اخطار من جهة وبين حالة المجتمع الراهنة؛ حيث يوزع منتوج العمل بصورة عكسية مع الجهد المبذول في سبيل الحصول عليه. في وضع كهذا وإذا كان لابد من الاختيار فان كل مصاعب الشيوعية لاتزن مثقال ذرة واحدة في ميزان الاختيار". صاحبها:. جون ستيوارت ميل..... الشرح:تبني الشيوعية بكل سلبياتها افضل من النظام الراسمالي المجحف في حق العمال او طبقة البروليتاريا المضطهدة خلال فترة الثورة الصناعية ومابعدها

2-"النقود عقيمة ولاتلد نقودا".ارسطو . أي تحريم الفائدة وان من غير الطبيعي ان تخلق النقود نقودا اكثر فوظيفتها الطبيعية هي وسيط للتبادل ولايمكن استخدامها لانتاج المزيد من النقود.

3-"الامة هي مجال ترابي للتبادل تتعايش فوقه مصالح خاصة". ادم سميث. دافع الافراد لتحقيق المصلحة العامة هو في اطار سعيهم لتحقيق المصالح الذاتية بشكل فردي وتنافسي.

4-"دعه يعمل اتركه يمر".فانسنت دي قورناي. عدم تدخل الدولة والحرية الفردية.

5-"نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".جون بودان . تحليله لظاهرة التضخم وعدم توافق الإنتاج السلعي مع كمية النقود المتداولة في السوق.

6-"ماكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فامضيت".....

.....

السؤال الثالث (05.نقاط): "تصاعدت المخاوف حول أمن التجارة الدولية في أعقاب التوترات الجيوسياسية في منطقة مضيق هرمز؛ باعتباره ممرا استراتيجيا يتحكم في 20 بالمئة من تجارة الطاقة العالمية. وفي ذات السياق طبقت الإدارة الامريكية سياسات حمائية من خلال فرض تعريفات جمركية على واردات صنفية من سلع وبضائع محددة". انطلاقا مما يلي:

1-فسر كيف يمكن للصراع حول مضيق هرمز ان يؤثر على موازين المدفوعات للدول المصدرة والمستوردة للمواد الطاقوية وفقا لنظرة الفكر التجاري (سياسة فائض الميزان التجاري)؟.

2-قارن بين استجابة المدرستين التجارية والكلاسيكية لدور الدولة في فرض السياسات الحماية الجمركية التي اتبعها الرئيس الأمريكي ترامب؛ وذلك وفقا للنظريات والسياسات التاريخية المبررة لذلك؟

3- بين فرض تعريفة جمركية عالية لحماية الصناعة المحلية (قيود الدولة على التجارة الدولية) أو تقديم اعانات تصديرية. أي سياسة أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة؟ (قيم بحسب الأدلة التاريخية والنظرية للمدارس الفكرية).

الإجابة: 1-التطرق الى نظرية فائض الميزان التجاري كمبدا للمدرسة التجارية والتي ستخدم مصالح الدول المصدرة للبترول باعتبار انه سيكون هناك ارتفاع في الأسعار مقابل تضرر كبير للدول المستوردة للطاقة من حيث تعطل الإنتاج وحتى توقفه ومن حيث ارتفاع الأسعار وبالتالي خروج الذهب والعملات من الدول المستوردة وهو وضع غير إيجابي في المدرسة التجارية. بالإضافة الى ان السياق التاريخي الذي اوجد معبر راس الرجاء الصالح هو نفسه اليوم الذي يستدعي ضرورة إيجاد او خلق معبر جديد يمر وسط الخليج العربي ليضمن عدم الانصياع الى نزوات إيران والدول ذات العلاقات المتوترة سياسيا.

2-هنا يجب التطرق الى السياسة التصنيعية الفرنسية التي نجحت في حماية منتجاتها الوطنية من خلال التعريفات الجمركية مقابل فشل السياسة الاسبانية المعدنية التي اعتمدت في نفس الفترة على السياسة الحمائية ولكن دون بناء بنية تحتية جيدة تنافس المنتوج الأجنبي. مقابل رفض المدرسة الكلاسيكية للانغلاق والمطالبة بفتح المجال التجاري الدولي الذي سوف يعود بالفائدة على جميع الدول من خلال تبني النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية. نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث ونظرية التكاليف النسبية لريكاردو. وبالتالي ضرورة فتح المجال امام حرية التجارة الدولية وعدم تقييدها بالتعريفات الجمركية.

3-هنا يجب التطرق الى ان اعانات التصدير مفيدة مؤقتا ولكن التنمية المستدامة تتطلب مزيجا من بنية تحتية (الاستشهاد بالتجربة الاسبانية الفاشلة من خلال تبنيها السياسة الحمائية دون الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها من خلال المعادن الثمينة الداخلة الى الدولة بكميات هائلة) واستثمار في المهارات (نظرية تقسيم العمل الداخلي والدولي) وحماية مرحلية مصحوبة بمخططات لرفع الكفاءة (مثل السياسة الفرنسية التصنيعية والسياسة التجارية الإنجليزية).

انتهى. بالتوفيق. أساتذة المادة: جباري